

تقرير إخباري

«سيناريوهان» لـ «حكومة بمن حضر» أحلاهما مرّ

بيروت: يتعاطى الوسط السياسي في بيروت مع الملف الحكومي من خلفية أن حكومة سياسية جامعة ستعلن بين يوم وآخر وأن المسألة لم تعد مسألة هل هناك حكومة جديدة أم لا بعدما حسم الرئيس المكلف تمام سلام خياره، فهو ليس في وارد الاعتذار ولا في وارد التراجع عن مبدأ المداورة، وبعدها تلقى وعدا من الرئيس ميشال سليمان بالتعاون معه وإصدار مرسوم حكومة متوازنة ميثاقية تمثل كل الطوائف والقوى. المسألة صارت مسألة ماذا سيحدث لهذه الحكومة وماذا سيحدث بعدها؟ إذ ليس المهم أن تولد وإنما أن تكون قابلة للحياة وقادرة على أن تحكم.

في الواقع ثمة «سيناريوان» اتجاهاً في للحدث الحكومي يجري التداول بهما حالياً، وموقف حزب الله هو الذي يرجح أحدهما على الآخر:

● السيناريو الأول: أن تصدر مراسيم الحكومة الجديدة التي لا تستثنى أحداً وفيها ممثلون عن الجميع: عن 8 آذار، عن 14 آذار، وعن الوسطيين، وفيها مداورة في الحقائق السيادية والحقائب الأساسية أيضاً مثل الطاقة والاتصالات والصحة والأشغال والتربية، وتكون هذه الحكومة حائزة في شكلها وظاهرها «الطابع الميثاقى» ولكن سرعان ما تتعرض للتفكك والتصدع مع انسحاب فوري لوزراء العماد عون وانسحاب وزراء حزب الله تضامناً وعملاً بمقتضيات التحالف السياسي والتعهد الذي مازال قائماً بأن يكونا معاً داخل أو خارج الحكومة، ولكن انسحاب حزب الله «لا ينسحب» على حلفائه من بري الى جنبلاط وما بينهما لأن التضامن مع عون يوازيه الحرص على قيام حكومة جديدة تشكل ضرورة وحاجة في هذه المرحلة وفي اتجاهين: الأول هو تهدة الأوضاع وتنقيس أجواء الاحتقان والتوتر والحد من تفاقم الصراع السنّي - الشيعي الذي بات يكتسب زخماً الانفجاري، والثاني هو الإرباب التي تقع أو لا على عاتق الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية، والتي تحتاج إلى أن تجتمع وتقرر وتكون متمتعة بتغطية سياسية وطاقية، وتحديد الغطية السنّي التي يؤمّنها تيار المستقبل.

إذاً سارت الأمور في هذا الاتجاه فإن الغطية الشيعية للحكومة تكون حاصلة مع بري والغطية المسيحية مع سليمان والحميل ومستقبل وربما فرنجية، ولكنها ستكون حكومة «عرجاء» مع غياب مكونين مسيحيين رئيسيين عنها هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية (إلا إذا ارتأت المشاركة في حال انسحاب حزب الله وزوال السبب الدافع إلى المقاطعة)، ومع غياب طرف شيعي أساسي هو فريق 8 آذار، إضافة إلى اهتزاز عنيف في التحالف بين حزب الله وعون الذي سينظر بعين الشك والريبة إلى هذا الموقف

الذي يتعاطى الوسط السياسي في بيروت مع الملف الحكومي من خلفية أن حكومة سياسية جامعة ستعلن بين يوم وآخر وأن المسألة لم تعد مسألة هل هناك حكومة جديدة أم لا بعدما حسم الرئيس المكلف تمام سلام خياره، فهو ليس في وارد الاعتذار ولا في وارد التراجع عن مبدأ المداورة، وبعدها تلقى وعدا من الرئيس ميشال سليمان بالتعاون معه وإصدار مرسوم حكومة متوازنة ميثاقية تمثل كل الطوائف والقوى. المسألة صارت مسألة ماذا سيحدث لهذه الحكومة وماذا سيحدث بعدها؟ إذ ليس المهم أن تولد وإنما أن تكون قابلة للحياة وقادرة على أن تحكم.

في الواقع ثمة «سيناريوان» اتجاهاً في للحدث الحكومي يجري التداول بهما حالياً، وموقف حزب الله هو الذي يرجح أحدهما على الآخر:

● السيناريو الأول: أن تصدر مراسيم الحكومة الجديدة التي لا تستثنى أحداً وفيها ممثلون عن الجميع: عن 8 آذار، عن 14 آذار، وعن الوسطيين، وفيها مداورة في الحقائق السيادية والحقائب الأساسية أيضاً مثل الطاقة والاتصالات والصحة والأشغال والتربية، وتكون هذه الحكومة حائزة في شكلها وظاهرها «الطابع الميثاقى» ولكن سرعان ما تتعرض للتفكك والتصدع مع انسحاب فوري لوزراء العماد عون وانسحاب وزراء حزب الله تضامناً وعملاً بمقتضيات التحالف السياسي والتعهد الذي مازال قائماً بأن يكونا معاً داخل أو خارج الحكومة، ولكن انسحاب حزب الله «لا ينسحب» على حلفائه من بري الى جنبلاط وما بينهما لأن التضامن مع عون يوازيه الحرص على قيام حكومة جديدة تشكل ضرورة وحاجة في هذه المرحلة وفي اتجاهين: الأول هو تهدة الأوضاع وتنقيس أجواء الاحتقان والتوتر والحد من تفاقم الصراع السنّي - الشيعي الذي بات يكتسب زخماً الانفجاري، والثاني هو الإرباب التي تقع أو لا على عاتق الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية، والتي تحتاج إلى أن تجتمع وتقرر وتكون متمتعة بتغطية سياسية وطاقية، وتحديد الغطية السنّي التي يؤمّنها تيار المستقبل.

إذاً سارت الأمور في هذا الاتجاه فإن الغطية الشيعية للحكومة تكون حاصلة مع بري والغطية المسيحية مع سليمان والحميل ومستقبل وربما فرنجية، ولكنها ستكون حكومة «عرجاء» مع غياب مكونين مسيحيين رئيسيين عنها هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية (إلا إذا ارتأت المشاركة في حال انسحاب حزب الله وزوال السبب الدافع إلى المقاطعة)، ومع غياب طرف شيعي أساسي هو فريق 8 آذار، إضافة إلى اهتزاز عنيف في التحالف بين حزب الله وعون الذي سينظر بعين الشك والريبة إلى هذا الموقف

الذي يتعاطى الوسط السياسي في بيروت مع الملف الحكومي من خلفية أن حكومة سياسية جامعة ستعلن بين يوم وآخر وأن المسألة لم تعد مسألة هل هناك حكومة جديدة أم لا بعدما حسم الرئيس المكلف تمام سلام خياره، فهو ليس في وارد الاعتذار ولا في وارد التراجع عن مبدأ المداورة، وبعدها تلقى وعدا من الرئيس ميشال سليمان بالتعاون معه وإصدار مرسوم حكومة متوازنة ميثاقية تمثل كل الطوائف والقوى. المسألة صارت مسألة ماذا سيحدث لهذه الحكومة وماذا سيحدث بعدها؟ إذ ليس المهم أن تولد وإنما أن تكون قابلة للحياة وقادرة على أن تحكم.

في الواقع ثمة «سيناريوان» اتجاهاً في للحدث الحكومي يجري التداول بهما حالياً، وموقف حزب الله هو الذي يرجح أحدهما على الآخر:

● السيناريو الأول: أن تصدر مراسيم الحكومة الجديدة التي لا تستثنى أحداً وفيها ممثلون عن الجميع: عن 8 آذار، عن 14 آذار، وعن الوسطيين، وفيها مداورة في الحقائق السيادية والحقائب الأساسية أيضاً مثل الطاقة والاتصالات والصحة والأشغال والتربية، وتكون هذه الحكومة حائزة في شكلها وظاهرها «الطابع الميثاقى» ولكن سرعان ما تتعرض للتفكك والتصدع مع انسحاب فوري لوزراء العماد عون وانسحاب وزراء حزب الله تضامناً وعملاً بمقتضيات التحالف السياسي والتعهد الذي مازال قائماً بأن يكونا معاً داخل أو خارج الحكومة، ولكن انسحاب حزب الله «لا ينسحب» على حلفائه من بري الى جنبلاط وما بينهما لأن التضامن مع عون يوازيه الحرص على قيام حكومة جديدة تشكل ضرورة وحاجة في هذه المرحلة وفي اتجاهين: الأول هو تهدة الأوضاع وتنقيس أجواء الاحتقان والتوتر والحد من تفاقم الصراع السنّي - الشيعي الذي بات يكتسب زخماً الانفجاري، والثاني هو الإرباب التي تقع أو لا على عاتق الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية، والتي تحتاج إلى أن تجتمع وتقرر وتكون متمتعة بتغطية سياسية وطاقية، وتحديد الغطية السنّي التي يؤمّنها تيار المستقبل.

إذاً سارت الأمور في هذا الاتجاه فإن الغطية الشيعية للحكومة تكون حاصلة مع بري والغطية المسيحية مع سليمان والحميل ومستقبل وربما فرنجية، ولكنها ستكون حكومة «عرجاء» مع غياب مكونين مسيحيين رئيسيين عنها هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية (إلا إذا ارتأت المشاركة في حال انسحاب حزب الله وزوال السبب الدافع إلى المقاطعة)، ومع غياب طرف شيعي أساسي هو فريق 8 آذار، إضافة إلى اهتزاز عنيف في التحالف بين حزب الله وعون الذي سينظر بعين الشك والريبة إلى هذا الموقف



(محمود الطويل)

رئيس البرلمان نبيه بري مترشداً لقاء الأربعاء في البرلمان امس

الرؤساء سليمان، بري وسلام، لكن مصاصراً في قوى 8 آذار نقلت عنها صحيفة «الإخبار» اللصيقة في حزب الله قولها انها لن تكتفي باستقالة وزيرها، بل ستعتمد التي منع من يبقى من الوزراء في الحكومة من ممارسة عملهم حتى في نطاق تصريف الأعمال التي يسعى سليمان وسلام اليه.

واكدت المصادر ان الانسحاب من الحكومة يشمل وزراء وتكتل التغيير والانصلا، وحزب الله وحركة امل وحزب الطاشناق والمردة اضافة الى وزيرى جبهة النضال الوطني برئاسة جنبلاط، وبذلك تكون الحكومة فقدت أكثر من ثلث اعضائها، وتعتبر مستقبلة وفقاً للامادة 69 من الدستور، عندها يضطر رئيس الجمهورية الى اجراء استشارات نيابية جديدة لتسمية رئيس حكومة جديد، لن يكون المرشح وزراء كماً تؤكد «الإخبار»، على صعيد رئاسة الجمهورية، تراهن الاوساط المتابعة على مؤتمر دعم لبنان المقرر في 5 مارس المقبل في باريس والذي سيشترك فيه الرئيس سليمان شخصياً، في جانب وزراء خارجية الدول الكبرى، حيث سيتاح لسليمان ان يطلع على توجهات هذه الدول بخصوص لبنان واستحقاق الرئاسة الاولى الذي سيكون اقرب موعده الدستوري بدءاً من 25 مارس المقبل، ويبدو مقتنعون بخروج الرئيس سليمان من هذا المؤتمر الدولي بما يطمئن القلقين على الاستحقاق الرئاسي لأن المجتمع الدولي المجتمع تحت عنوان دعم لبنان لن يسمح لأي طرف بجر لبنان إلى الفراغ الرئاسي المدمر. تجدر الإشارة إلى ان الرئيس سليمان سيقوم بزيارة لريوس وواحد إلى تونس غداً تلبية لدعوة سابقة، ما وربما قبل الاقتراب المقبل، باعتبار ان يوم الأحد هو يوم عيد مارون شفيح الطائفة المارونية.

يكون من مصلحة حزب الله البقاء خارج الحكومة تضامناً مع متطلبات حليفه عون في ضوء التجنّبات المتوقعة التي تستهدف مناجته.

اما الرئيس تمام سلام بدأ بوضع المسامات الاخيرة على التركيبة الحكومية الاخيرة من حيث الاسماء والحقائب، مع اجراء الاتصالات اللازمة تمهيداً للمصعود اليه وبعدها عرضها للرئيس سليمان مقدمة لاطلاع الرئيس بري وبالتالي اعلانها. وردا على العماد عون، قالت اوساط سلام ان الحكومة ستراعي شرط الميثاقية، بحيث تشمل كل الاطراف والطوائف، وتحديث الاوساط عن وجود محضر مكتوب عن لقاء سلام مع وفد 8 آذار بحضور الوزير جبران باسيل، وفي هذا المحضر لم يظهر اي اعتراض من قبل اي من الحاضرين على مبدأ المداورة وإنما على الثلث المعطل الذي عاد حزب الله وتراجع عنه، وإمام هذا الوضع، سئل الرئيس نبيه بري عن كيفية تحركه لاحتواء الموقف، فأجاب: انا مازلت متمسكاً بصيغة الثلث ثمانيات زائد المداورة، مكرراً انه لن يفعل شيئاً الآن لأنه خدم عسكريته.

وعن موقفه في حال خروج العماد عون وحزب الله من الحكومة العتيدة، قال بري: لن اجيب الآن، لأنني اطلع الى تركيبة الحكومة والى ميثاقيتها لأحدد موقفى النهائي منها، وقبل ان تتألف لن اعلق عليها. رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط تتابع مع موقف الرئيس بري معلقاً رأيه بالحكومة العتيدة على تشكيلتها، وبلغ الوزير وائل ابوفاور قناة «المنار» ان سليمان وسلام سيتصرفان بصيغة حكومية تمثل ادنى درجات التحدي او الاقصاء، وهذا ما يعني تشكيل حكومة سياسية، وإذا لم يتجحا فلن يحزما أي فريق حق.

وتحدثت معلومات عن مخرج اقترحه جنبلاط ويقضي بتسمية شخص مقبول لحقبة الداخلية، وهذا الاقتراح حمله ابوفاور الى

بالمحاور الإقليمية المعروفة، وآخر بات يعاني من تزايد موجة التطرف فسي البيئة الطائفية التي ينتهي اليها.

الرئيس سليمان ليس اقل ارحاماً حيال خروج القوى المسيحية الاساسية على مساعيه لتشكيل حكومة آخر العهد، وخصوصاً التيار الوطني والقوات اللبنانية بمغزل عن اسباب كل منهما المتعارضة مع اسباب الآخر، ويرى الاستحقاق الرئاسي بتلاشي ورئاسة الجمهورية الى الفراغ، بينما هو ينهك نفسه بتلاوة مزاميره الوطنية غير القابلة للمصرف لدى من اعمتهم المصالح الشخصية والطموحات السياسية المردمة، في وقت شرع فيه بكتلة خطبه الرئاسي الوداعي المفترض ان يتلوه في 25 مايو المقبل.

وهكذا خلست الأزمة الحكومية فسي لبنان اضطر مخاض يمكن ان يخرج خلال اليوم او غداً عن المولد الحكومي الذي يفترض ان يبني عشرة اشهر من التشكيل. بيد ان الانتقال الى الخطوة التالية قد يفتح مواجهة جديدة تتركز على كيفية تعاطي 8 آذار مع المولد الحكومي تعاطي 8 آذار فهناك من يتوقع استقالة وزراء العماد عون مع وضع علامة استفهام حول تضامن وزراء 8 آذار الآخرين معهم، علماً ان هذا لن يسقط الحكومة ما لم يتضامن معهم وزيراً النائب وليد جنبلاط، وهناك من يرجح لجوء وزراء عون وحلفائه الى تعليق مشاركتهم، في حال عدم تضامن وزراء جنبلاط بما يحرم الحكومة من فرصة انخراط اسام مجلس النواب، لتغدو حكومة تصريف اعمال عرجاء او حكومة «بمن حضر» كالتى وصفها مطران بيروت للمؤامرة بولس من الحكومة غير القابلة للحياة.

وعند هذا الحد، يكون كل من سليمان وسلام استفندا من مسا لديهما من وسائل ممكنة، وبما عليهم القيام بواجباتها الدستورية، وعلى الآخرين تحمل مسؤولياتهم. مصادر بعهدا استبعدت ان

مصادر لـ «الأبناء»:

الرئيس يراهن

على مؤتمر دعم

لبنان في باريس

لإنقاذ الاستحقاق

الرئاسي

وانتقد عون الاستشارات الحكومية التي لم تشمل التيار، وكذلك الاصرار على المداورة في تعمر اكثر من بضعة اشهر، محذراً مسن ان يكون الهدف من هذه الحكومة الاطاحة بالاستحقاق الرئاسي، حملة العماد عون استندت الى قناعته بعدم قدرة حكومة الامر الواقع على لبعاص النور، فهل يقدم سلام على المغامرة بحكومة كهذه؟ او هل يملك القدرة على التراجع وتلبية شروط عون المصر على وزارته الطاقة والاتصالات بدلا من الخارجية والتربية المعروضتين عليه؟

ويبدو واضحا ان العماد عون لم يستطع تحمل فقدان حقيبته الطاقة والنفط، وهي الدباجة الواعدة بالبليض الذهبي، ولاقاه حلفاؤه بعجزهم عن تقبل تسليم وزارة الدفاع الى فريق 14 آذار، وبالتالي حزب الله الذي تعنيه هذه الوزارة اكثر ممن وزارة الخارجية التي اناطها اصحاب الطبخة الحكومية به، ويلاحظ تضامن الموقف السلسلي للعماد عون مع التباس موقف حلفائه في 8 آذار رغم تعهداتهم باقتناع بتسهيل الامور، وتظهر جليا معالم الازمة الإقليمية القابضة على قرار هؤلاء، وبالتالي على حجم ارتهاون مصير لبنان للعبة المحاور الإقليمية.

وهكذا عانت الكرة الى ملعب الرئيس ميشال سليمان ونظام سلام يعلنان حكومة جامعة «بمن حضر ام يحجمان» فقرار الرئيس سليمان الذي يلتقي سلام صباح اليوم مرتبط على حد ما بالوثيقة الوطنية الصادرة عن مجلس المطارئة الموارثة امس، فيما يبدو الرئيس المكلف قلقا على تدهور الأوضاع الامنية، فيما ساد منطق التحدي مع فريق قليلا ما يبايه للاموور الوطنية الداخلية بحكم ارتباط موارده

فتفت لـ «الأبناء»: من يكون عون ليطالب باعتذار سلام؟! لا

ان يتصدى لهذا المشروع بمسؤولية بدلا من الاستماتة على حقبة من هنا ومكاسب خاصة من هناك، مؤكداً على المستوى الشخصي الاخوف على الاستحقاق الرئاسي لأنه مطلب دولي بالدرجة الاولى وحاجة ايرانية ملحة بالدرجة الثانية، وذلك لتلقيه ان ايران تبحث عن عناوين تحتيت من خلالها حسن نواياها.

وحول ما يتشاع عن وجود قواعد لاداعش وجبهة النصرة في طرابلس وعكار، ختمت دفتفت مشيراً الى ان من واجب القوى الامنية المولجة حماية لبنان، واللبنانيين، التحقق من صحة هذا السلام وايقاد المراجع المختصة بالتناج، علماً ان قوى 14 آذار تطالب منذ سنتين بضبط الحدود عبر نشر الجيش اللبناني بمؤازرة قوات الطوارئ الدولية، الا ان الحكومة الميثاقية لم تستجب لهذا المطلب الوطني والملح نزواً عند رغبة حزب الله بالبقاء الحدود مشرعة وهي بالتالي تتحمل وحدها مع حزب الله ومسؤولية الخروقات الامنية الواقعة على الأراضي اللبنانية.

في سياق متصل بازمة تشكيل الحكومة، تساءل دفتفت: من يكون العماد عون كي يطالب باعتذار الرئيس المكلف تمام سلام سيما ان ليس له صفة سياسية وميثاقية تسمح له بتجاوز الاحكام الدستورية التي لم تشر الى مهلة زمنية للتأليف؟ معتبراً ان حكومة بمن حضر هي الافضل امام عرقلة التأليف سيما ان الهدف من التسعيرات الكبيرة التي يرفعها البعض وتحديدا العماد عون هو تحقيق المصالح الشخصية ومصالح الابناء والاصهار.

في سياق مختلف، لفت النائب دفتفت الى ان كلام النائب عاصم قانصو عن عدم وجود انتخابات رئاسية في لبنان قبل الانتخابات الرئاسية في سورية كلام خطير وليناز كبير للدستور والسيادة اللبنانية، مشيراً الى ان الجميع يعلم ان حزب الله يسعى لاحداث فراغ في رئاسة الجمهورية، وما كلام قانصو اعلاه سوى تأكيد على هذا التوجه لضرب الاستحقاق الرئاسي، مستنداً بالقول انه كان اولي بالعماد عون

المردة والكاتب والطاشناق والمسيحيين المستقلين.

ولفت دفتفت، في تصريح لـ «الانباء»، ان ما يهم تيار المستقبل هو المحافظة على صيغة 8 - 8 والمداورة الكاملة والتوازن في توزيع الحقائب بين الطرفين، معتبراً رداً على سؤال ان كلام العماد عون عن استعداده لعقد لقاء ثلاثي بين المستقبل والتيار العوني وحزب الله لا يمثل وجهة نظر المستقبل بشيء، خصوصاً ان الاخير يعطي الاولوية للقاءهم مع حلفائه في قوى 14 آذار، معتبراً ان هذا الكلام للعماد عون كناية عن عملية التفاف على المداورة في محاولة لاستعادة حقبة الطاقة واستادها الى صهره الوزير باسيل، هذا من جهة، لافتاً من جهة ثانية الى ان رغبة عون بعقد اتفاق ثلاثي موجهة ضد الرئيس بري الذي خذله حزب الله من خلال عدم تقاوضه جدياً مع العماد عون، معتبراً بالتالي ان المشكلة الحقيقية تكمن بين التيار الشعبي والنيابي، وحزب الله الذي قاد هذه المناورة بهدف الاحتفاظ بوزارة الخارجية.



احمد تفتت

الاستحقاق

الرئاسي مطلب

دولي وحاجة

ايرانية ملحة

بيروت- زينة طيارة رأى عضو كتلة المستقبل النائب داحمد فتفت ان محاولات العماد عون استغلال طلب بكرى باحترام حقوق المسيحيين لفرص شروطه التعجيرية على الاطراف السياسية وابتزاز الرئيس سليمان وسلام تحت عنوان تأمين الميثاقية للحكومة العتيدة، ليست منطقية وتتعارض مع قبوله شخصياً في العام 2011 بهشاشة التمثيل الطائفي في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، مشيراً بالتالي الى ان ميثاقية الحكومة تتجسد باجتماع الطوائف اللبنانية فيها وليس بتوزيع فريق سياسي معين من طائفة معينة، بدليل ان حكومة الرئيس ميقاتي حازت على الميثاقية على الرغم من غياب تيار المستقبل عنها الاكثر تمثيلاً للطائفة الشيعية على المستويين الشعبي والنيابي، مشيراً الى جهة ثانية الى ان التسيار الوطني الحر لا يمثل كل المسيحيين في لبنان وبالتالي ليس من حق العماد عون اختصار الميثاقية به والغاء حضور رئيس الجمهورية وتيار

الراعي: الوضع الراهن بلغ مرحلة الأزمة المصيرية

ورأى أن «صلب العيش المشترك هو الانتماء لمشروع حضاري التقى فيه الإسلام والمسيحية، وأتيا برهانا أن الأخوة بين البشر والديانات ممكنة تاريخياً، والإنسان يحق له الوجود والمشاركة بعيداً عن أي تصنيف يحكم انتماؤه إلى وطن».

وأشار إلى أن «الميثاق الوطني أرادته اللبنانيون شريعتهم الأساسية، وتكريسا لتوازن الحرية والمساواة وحفظ التعددية»، وعن الصيغة الوطنية، لفت إلى أن «من أهم التطبيقات لتجربة الميثاقية، هي الصيغة التي تجسد حكمة الميثاق في تحقيق المشاركة الفعلية بين مكونات النظام». ورأى أنه «كي يتجج الحوار الداخلي يجب أن يحصل في إطار المؤسسات استكمالاً لهيئة الحوار الوطني».

وتطرق الراعي إلى الأوضاع في سورية، فرأى «وجوب إحلال السلام في سورية وتأمين الاستقرار فيها كي يعود أبناءها النازحون إلى ديارهم».

بيروت: أكد البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي أن الوضع الراهن بلغ مرحلة الأزمة المصيرية، والكنيسة المارونية لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، معتبراً أن انتخاب رئيس للجمهورية ضرورة للبنان لتظهر أنها بلد يحترم ديمقراطيته وتداول السلطة.

وبعد الاجتماع الشهري الدوري للمطارنة في بكرى امس، تلا بنفسه مذكرة وطنية تتناول الاستحقاقات المقبلة، وراى أنه «حان الوقت لترجمة الإيمان ببلبنان بالتركيز على أسس قيام الدولة من كل القوى لان الدولة الفاعلة والمنجحة في طريق قيام الكيان». كما دعا «لتأكيد الثوابت»، مشدداً على «طرح هواجس الشعب ورسم أسس المستقبل». ولفت إلى أن «الكنيسة تنظر بواقعية ولكن برجاء أيضاً الى المستقبل، رغم الأزمات التي لم يخل منها يوماً تاريخها».

وشدد على «الثوابت الوطنية - العيش المشترك»، وهذه المقولة ليست شيئاً عرضياً، إنما هي لب التجربة اللبنانية».

أخبار وأسرار لبنانية

● **سلة متكاملة:** تقول مصادر متابعه ان العليات التي توافرت في الاسابيع الماضية اقامت تلازماً بين مسار الاستحقاق الحكومي ومسار الاستحقاق الرئاسي، وبالتالي فإن أي تسوية للاستحقاق الأول لا يمكن أن تكون ناجعة وعملية، إذ لا تشمل الاستحقاق الثاني، من هنا فإن التوجه ينحو الى اعتماد خيار كان طرحه مخضرمون عن السياسة اللبنانية - وبينهم مرشح بارز للرئاسة الأولى - يقضي باعتماد «سلة متكاملة» تطرح للاتفاق عليها قوامها الاتفاق على رئيس جديد للجمهورية، وعلى حكومة جديدة وعلى قانون انتخابي جديد، ليتكرر بذلك مشهد مؤتمر الدوحة في مايو 2008، مع فارق أن التوافق على «السلة» سيكون على أرض لبنانية، لأن الدول العربية التي يمكن أن ترعى اتفاقاً مماثلاً منشغلة إما بهمومها الداخلية أو بالحرب السورية أو بالمواجهة السياسية مع إيران.

● **«المستقبل» يشكك في تصعيد عون:** شككت مصادر في تيار المستقبل في ما سمته «التصعيد الذي يفعله عون»، وقالت: «علينا أن ننظر ما سيكون عليه موقف حزب الله لانا حتى اللحظة لا نزال مقتنعين بأن تصعيد عون ليس طبيعياً إلا إذا كان الحزب لا يريد للحكومة أن تولف، بل يريد أن يستمر في لعبته والإبقاء على حكومة تصريف الأعمال برئاسة نجيب ميقاتي».

● **جمع نفلى تعهدات رسمية:** كشف د.سمير جعجع أنه أجرى في الأيام الأربعة

الماضية اتصالات مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان ووزير الداخلية مروان شربل وقائد الجيش العماد جان قهوجي وتلقى ضمانات أن الإجراءات اللازمة قد اتخذت لعدم تحليق طائرة الاستطلاع فوق معراب.

واكد وزير الداخلية مروان شربل أن «قضية الطائرة جدية وليست مزحة»، مشدداً على وجوب «اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية معراب وكل من يتعرض لمحاولة اغتيال»، مضيفاً: «مهما كان مرجحها يجب أن يتعامل معها الجيش».

● **معدرة القلمون:** يعتبر مصدر دبلوماسي أن اشتداد الصراع العسكري بعد جولة «جنيف 2»، والاتجاه لحسم معركة القلمون نهائياً، يفترض جاهزية لبنانية، كون هذه النجبة ان الحدود مع لبنان، والأولوية يجب أن تكون لمنع تسرب أعداد من المقاتلين الى لبنان، الأمر الذي يفترض إجراءات وقائية استثنائية، لاسيما ان من نتائج هذه المعركة قد الحوادث الأساسية للمقاتلين الى لبنان عبر الحدود الشرقية.